



أغاني التونسيات ملاحم منسية عن الأحلام والمغامرات

13ص



عائلة ابن إسماعيل الولد أحمد النيران والوالد أطفأ الفتنه

12ص



مصريون تأثمون: الحنين إلى العشوائيات

17ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/08/21

12 محرم 1443

السنة 44 العدد 12155

Saturday 21/08/2021

44th Year, Issue 12155

العرب

الخرطوم تحصن السلام من بوابة التعاون الاقتصادي مع جوبا

قوات منشقة بقيادة رئيس أركان جيش الحركة الشعبية في المعارضة (الجنوبية) سايون قارويت والجنرال جونسون أولونج اللذين انشققا عن جناح مشار، واستخدمت الأسلحة الثقيلة في مواجهة القوات الموالية لمشار، ولاحقاً أعلنوا تحييدهم من منصبه.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم صلاح الدين الدومة أن زيارة حمدوك هدفها التوصل إلى اتفاق يرمم الانشقاقات على مستوى المعارضة التي يتزعمها ريك مشار، ولدى رئيس وزراء السودان رغبة في توحيد صفوف المعارضة الجنوبية، ثم التوقيع بينها وبين السلطة الحاكمة في جوبا.

وأشار في تصريح لـ "العرب" إلى أن السودان يستهدف تحسين العلاقات مع دولة الجنوب وإنهاء التوترات الحدودية التي قد يجري استغلالها من جانب قوى إقليمية معادية لتوجيه سهامها إلى الخرطوم، وأن الزيارة لا تنفصل عن مساعي تأمين الحدود الشرقية مع إثيوبيا عبر سد المناذف أمام أي تهديدات آتية من الجنوب.

الخرطوم - استشعرت السلطة الانتقالية السودانية خطورة تصاعد حدة الأوضاع في دولة جنوب السودان إثر الخلافات الراهنة بين فرقاء الحركة الشعبية في المعارضة بقيادة النائب الأول للرئيس ريك مشار وما ترتب عليها من انشقاقات واشتباكات، ما كان دافعاً إلى التحرك في مسارات سياسية واقتصادية عديدة لتجنب حدوث مفاجآت.

وعقد رئيس الوزراء عبدالله حمدوك اجتماعات مع كل من رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت ونائبه ريك مشار خلال الزيارة التي أجراها إلى جوبا الخميس وتضمنت حتى السبت وشهدت التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية بين البلدين.

وناقش حمدوك مع سلفاكير الصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاقية السلام مع جنوب السودان والعلاقات الثنائية والوضع الإقليمي. واتفقاً على فتح المخابر وتنشيط اتفاقيات التعاون المشترك، إلى جانب تكثيف الجهود لمنع نشاط الجماعات المسلحة بين البلدين.

ويرى مراقبون أن السودان لديه جملة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها؛ حيث يستهدف تأمين اتفاق جوبا للسلام الموقع بين السلطة الانتقالية والجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية لأن انفلات الأوضاع في دولة جنوب السودان قد تكون له ارتدادات مباشرة على السلام، وأن تهمة الأوضاع السياسية والأمنية في جوبا تتيح لوساطتها استكمال جهود التسوية مع الحركات المسلحة.

وأكد المراقبون أن السلطة الانتقالية تتراح إلى الصيغة الحالية التي توصلت بها بقتضائها إلى اتفاق السلام في جوبا، وأن عدم قدرة الدولة الراعية للاتفاق على القيام بأدوارها -على مستوى تنفيذ بنوده أو من جهة التوصل إلى سلام شامل- يتيح لأطراف أخرى فرصة القيام بالدور الذي تقوم به جوبا، وهو أمر يحاول السودان تجنبه عبر استئناف المفاوضات مع الحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو وحركة جيش تحرير السودان جناح عبدالواحد النور.

وانقسمت الحركة الشعبية التي أسسها الراحل جون قرق إلى جنوب وشمال منذ انفصال دولة جنوب السودان، وكلاهما أصابه التنشيط وحدثت داخله انقسامات قادت إلى أجنحة مختلفة في البلدين.

وشهدت منطقة "المقبض" القريبة من الحدود بين البلدين اشتباكات عنيفة بين



خارطة الطريق أنتم من وضعها

الدول الأجنبية وجهود "التشجيع على الاستثمار"، وهو ما يتجاوز الدور التقليدي لهذه المنظمة على حساب الدبلوماسية التونسية.

وبدا القلق واضحا على الممثلين منذ إعلان الرئيس التونسي عن إجراءاته في الخامس والعشرين من يوليو الماضي والمتمثلة في تجديد عمل البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، حيث سارع رئيسا المنظمات إلى لقاء قيس سعيد في الأيام التالية.

ولم ترحب منظمة الأعراف بإجراءات قيس سعيد ودعت في بيان الرئيس إلى ضرورة تشكيل حكومة كفءات والحفاظ على "المكاسب التي تحققت لتونس".

وبدوره لم يخف اتحاد الشغل توجسه من إجراءات قيس سعيد، حيث أكد الأمين العام المساعد للاتحاد ساهي الطاهر عقب الإعلان عن خارطة الطريق أن "الإحسان يامل في تجاوز المرحلة الاستثنائية بسلام رغم ما لديه من توجس تجاه هذا الطرف الاستثنائي".

ومنظمة الأعراف - على المزيد من التمادي في التدخل في الشؤون السياسية. وظلت وزارة الشؤون الاجتماعية طيلة السنوات الماضية من حصة اتحاد الشغل، حيث يُحسب الطرابلسي الذي تولى المنصب مرتين (مرة في حكومة يوسف الشاهد والمرة الثانية في حكومة هشام المشيشي) على اتحاد الشغل.

كما تجلّت بوضوح محاولات منظمة الأعراف لوضع اليد على الشأن السياسي، ليتم في ما بعد منحهم بعض المناصب كتعيين سيدة الأعمال سلمى اللومي وزيرة للسياحة.

كما أثارت تحركات قامت بها المنظمة أثناء قيادتها من قبل رئيسها السابقة وداود بوشماوي الكثير من الاستغراب في إثر استقباله لوفود دبلوماسية مناقشة "العلاقات الاقتصادية التونسية" مع

في التوافقات وإفساح المجال للأحزاب والمنظمات، وهي المبالغة التي اتسم بها عهد الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي حيث لم تتوان هذه الهياكل عن التدخل في مهام هي من مشمولات رئيس الدولة.

وحاول قايد السبسي في الأيام الأخيرة من حكمه أن يعيد النظر في هذه السياسة، وبدأ بالتصعيد، لكن القدر لم يمهله حيث مرض ودام ذلك أشهراً قبل أن يتوفى في يوليو 2019.

واعتبر المحلل السياسي هشام الحاجي أن قيس سعيد بصدد القطع مع ما عرفته البلاد من طرق تشكيل الحكومة التي من المفترض أن يتم الإعلان عنها في الأيام المقبلة، كما أنه لم يقتصر على استبعاد الأحزاب من مشاورات تشكيل الحكومة بل استبعد المنظمات أيضا.

وأوضح الحاجي في تصريح لـ "العرب" أن قيس سعيد بصدد القطع أيضا مع الطرق التي تم اعتمادها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 في إدارة الشأن العام في البلاد؛ فهو يقوم بتجسيم دور الأحزاب والمنظمات، في استمرار للنهج الذي اختاره منذ الخامس والعشرين من يوليو. ويرمي من خلال ذلك إلى تحقيق عدة أهداف؛ أهمها عدم تشتت السلطة ومراعاة الوضع الدستوري الحالي حيث من المفترض أن تمر تشكيل الحكومة وبرنامجهما على البرلمان لكن المجلس النيابي مجمد.

وتابع "ذلك سيكون فريق الحكومة من وزراء ورئيسهم -أقرب إلى توجهات الرئيس سعيد باعتباره الآن أصبح صاحب مشروع وفي واجهة الأحداث بمفرده. وقيس سعيد سيغيب الأحزاب والمنظمات من الحكومة المرتقبة".

وتصاعد دور المنظمات بشكل لافت أثناء الأزمة السياسية التي أعقبت اغتيال البرلماني محمد البراهمي في يوليو 2014 والذي سبقه اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد خلال فبراير في السنة نفسها.

وقاد اتحاد الشغل ومنظمة الأعراف (الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة) والهيئة الوطنية للحامين، بالإضافة إلى الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، الحوار الوطني الذي انتهى بتشكيل حكومة برئاسة مهدي جمعة في نهاية 2014، وهو ما اعتبر آنذاك انتصارا لمنظمة الأعراف.

وحاز ربايعي الحوار جازرة نوبل للسلام، وهو ما اعتبر دعما دوليا لدوره ما شجعه -وخاصة اتحاد الشغل

تونس - قطع الرئيس التونسي قيس سعيد مع سياسة سادات البلاد منذ سقوط نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في 2011، وتمثل في تدخل الأحزاب والمنظمات لحل الأزمات السياسية وهو ما أنتج مشهدا سياسيا قائما على المحاصصة بين الأحزاب والمنظمات.

وأعلن قيس سعيد الخميس عن قرب تشكيل الحكومة التونسية متجاهلا دعوات غير مباشرة لبعض الأحزاب لإشراكها في العملية السياسية من خلال تكرار الحديث عن ضرورة التسريع في تشكيل الحكومة.

وقال الرئيس سعيد خلال استقباله وزير الشؤون الاجتماعية محمّد الطرابلسي والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار سهام البوغديري ناصية إنه سيتم في الأيام القليلة القادمة الإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة.

وأضاف قيس سعيد أن "الدولة مستمرة ومراقفها العمومية مستمرة وهناك وطنيون يعملون في الإدارة بجد داخل الدولة التونسية".

وأردف "يريدون أن يُغيبوا الدولة وتبقى حكومة وحفنة من الأشخاص تنهب الشعب التونسي (...) لا مجال لهؤلاء في المستقبل".

ورفض الرئيس التونسي خارطة الطريق التي تقدم بها الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد وصاحبة النفوذ السياسي الذي تزايد عقب سقوط نظام الرئيس الأسبق بن علي.

وقال قيس سعيد "خارطة الطريق هي من المفاهيم التي تاتيها من الخارج (...) وخارطة الطريق الوحيدة التي أسسها وساسلها بثبات وعزم هي خارطة التي وضعها الشعب التونسي"، دون أن يوضح ماهيتها.

وأعاد الرئيس سعيد التأكيد على أن "هناك حكومة (الآن) تعمل ودولة تعمل ولا عودة إلى الوراء وسيأخذ الشعب حقه كاملا".

ومن الواضح أن الرئيس سعيد يريد وضع حد للمبالغة

فتح المعابر التي أغلقها البشير في وجه الجنوب يتيح تصدير أكثر من 70 سلعة سودانية بقيمة ملياري دولار سنويا

ولفت إلى أن السودان يخشى أن يكون التوتر في دولة الجنوب دافعا نحو استقطاب الحركات غير الموقعة على اتفاق سلام في الشمال أو المعارضة المسيحية لإزعاج السلطة الانتقالية، وفي تلك الحالة سيتحول الجنوب إلى شوكة في ظهر المرحلة الانتقالية، لذلك يسعى حمدوك لتحريك عملية السلام المتوقفة مع حركة الحلو.

وحسب اقتصاديين فإن فتح المعابر التي أغلقها نظام الرئيس السابق عمر البشير في وجه الجنوب يتيح تصدير أكثر من 70 سلعة سودانية بقيمة مليار دولار سنويا، ويتوقع هؤلاء أن يكون الاتفاق مربوطا بالاستيراد عبر الموانئ السودانية بنظام الترانزيت، ثم يتم إرسالها إلى الجنوب، حيث تحصل الخرطوم على رسوم العبور والرسوم السيادية، مقابل اتفاق مع جوبا تحصل بموجبه على السلع التي تحتاج إليها.

ومنظمة الأعراف - على المزيد من التمادي في التدخل في الشؤون السياسية. وظلت وزارة الشؤون الاجتماعية طيلة السنوات الماضية من حصة اتحاد الشغل، حيث يُحسب الطرابلسي الذي تولى المنصب مرتين (مرة في حكومة يوسف الشاهد والمرة الثانية في حكومة هشام المشيشي) على اتحاد الشغل.

كما تجلّت بوضوح محاولات منظمة الأعراف لوضع اليد على الشأن السياسي، ليتم في ما بعد منحهم بعض المناصب كتعيين سيدة الأعمال سلمى اللومي وزيرة للسياحة.

كما أثارت تحركات قامت بها المنظمة أثناء قيادتها من قبل رئيسها السابقة وداود بوشماوي الكثير من الاستغراب في إثر استقباله لوفود دبلوماسية مناقشة "العلاقات الاقتصادية التونسية" مع

في التوافقات وإفساح المجال للأحزاب والمنظمات، وهي المبالغة التي اتسم بها عهد الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي حيث لم تتوان هذه الهياكل عن التدخل في مهام هي من مشمولات رئيس الدولة.

وحاول قايد السبسي في الأيام الأخيرة من حكمه أن يعيد النظر في هذه السياسة، وبدأ بالتصعيد، لكن القدر لم يمهله حيث مرض ودام ذلك أشهراً قبل أن يتوفى في يوليو 2019.

واعتبر المحلل السياسي هشام الحاجي أن قيس سعيد بصدد القطع مع ما عرفته البلاد من طرق تشكيل الحكومة التي من المفترض أن يتم الإعلان عنها في الأيام المقبلة، كما أنه لم يقتصر على استبعاد الأحزاب من مشاورات تشكيل الحكومة بل استبعد المنظمات أيضا.

وأوضح الحاجي في تصريح لـ "العرب" أن قيس سعيد بصدد القطع أيضا مع الطرق التي تم اعتمادها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 في إدارة الشأن العام في البلاد؛ فهو يقوم بتجسيم دور الأحزاب والمنظمات، في استمرار للنهج الذي اختاره منذ الخامس والعشرين من يوليو. ويرمي من خلال ذلك إلى تحقيق عدة أهداف؛ أهمها عدم تشتت السلطة ومراعاة الوضع الدستوري الحالي حيث من المفترض أن تمر تشكيل الحكومة وبرنامجهما على البرلمان لكن المجلس النيابي مجمد.

وتابع "ذلك سيكون فريق الحكومة من وزراء ورئيسهم -أقرب إلى توجهات الرئيس سعيد باعتباره الآن أصبح صاحب مشروع وفي واجهة الأحداث بمفرده. وقيس سعيد سيغيب الأحزاب والمنظمات من الحكومة المرتقبة".

وتصاعد دور المنظمات بشكل لافت أثناء الأزمة السياسية التي أعقبت اغتيال البرلماني محمد البراهمي في يوليو 2014 والذي سبقه اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد خلال فبراير في السنة نفسها.

وقاد اتحاد الشغل ومنظمة الأعراف (الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة) والهيئة الوطنية للحامين، بالإضافة إلى الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، الحوار الوطني الذي انتهى بتشكيل حكومة برئاسة مهدي جمعة في نهاية 2014، وهو ما اعتبر آنذاك انتصارا لمنظمة الأعراف.

وحاز ربايعي الحوار جازرة نوبل للسلام، وهو ما اعتبر دعما دوليا لدوره ما شجعه -وخاصة اتحاد الشغل

تونس - قطع الرئيس التونسي قيس سعيد مع سياسة سادات البلاد منذ سقوط نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في 2011، وتمثل في تدخل الأحزاب والمنظمات لحل الأزمات السياسية وهو ما أنتج مشهدا سياسيا قائما على المحاصصة بين الأحزاب والمنظمات.

وأعلن قيس سعيد الخميس عن قرب تشكيل الحكومة التونسية متجاهلا دعوات غير مباشرة لبعض الأحزاب لإشراكها في العملية السياسية من خلال تكرار الحديث عن ضرورة التسريع في تشكيل الحكومة.

وقال الرئيس سعيد خلال استقباله وزير الشؤون الاجتماعية محمّد الطرابلسي والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار سهام البوغديري ناصية إنه سيتم في الأيام القليلة القادمة الإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة.

وأضاف قيس سعيد أن "الدولة مستمرة ومراقفها العمومية مستمرة وهناك وطنيون يعملون في الإدارة بجد داخل الدولة التونسية".

وأردف "يريدون أن يُغيبوا الدولة وتبقى حكومة وحفنة من الأشخاص تنهب الشعب التونسي (...) لا مجال لهؤلاء في المستقبل".

ورفض الرئيس التونسي خارطة الطريق التي تقدم بها الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد وصاحبة النفوذ السياسي الذي تزايد عقب سقوط نظام الرئيس الأسبق بن علي.

وقال قيس سعيد "خارطة الطريق هي من المفاهيم التي تاتيها من الخارج (...) وخارطة الطريق الوحيدة التي أسسها وساسلها بثبات وعزم هي خارطة التي وضعها الشعب التونسي"، دون أن يوضح ماهيتها.

وأعاد الرئيس سعيد التأكيد على أن "هناك حكومة (الآن) تعمل ودولة تعمل ولا عودة إلى الوراء وسيأخذ الشعب حقه كاملا".

ومن الواضح أن الرئيس سعيد يريد وضع حد للمبالغة



هشام الحاجي
إبعاد المنظمات
يهدف بالأساس إلى
عدم تشتت السلطة

حرائق القبائل تفجر سجلا عرقيا هوياتيا داخل النخب الجزائرية

بوضع حبة بطاطا في كاتم صوت السيارة واشعل الحرك، ولما اشتد الضغط وقع الانفجار، وسجل على أنه استهداف للرجل من طرف الإرهابيين، وهو ما مكّنه من الاستفادة من مزايها برلمان الكتاب والمدن المتجاة من مزايها حساب آخرين".

وتأسس البرلمان المذكور عام 1993 غداة اغتيال الإعلامي والكاتب طاهر جعوط، وبمبادرة من أسماء بارزة في عالم الأدب -على غرار جاك ديريدا وادونيس وبيير بورديو وبراييتن برايتنجاخ وآخرين- وترأسه صاحب "الأيات الشيطانية" سلمان رشدي.

وكانت وظيفة البرلمان حماية الكتاب المهديين وأسس شبكة استقبال لهم، لكنه تفكك في 2003 بعد زيارة أعضاء منه لإسرائيل، بحسب ما رواه عزيز بوباكير في منشوره.

دورها هامشيا أو منعما أو متاخرا؛ فمن العشرية الدموية إلى عقدي الفساد المالي والسياسي، إلى أزمة الحراك الشعبي، فضلت غالبية النخبة سياسة الترفق والانتظار فقط.

وحسب الحراك الشعبي صنع في مدرجات ملاعب الكرة والمقاهي الشعبية وأسهمت فيه بعض الأغاني والأعمال الفنية، ولم يكن للنخبة أي دور فيه أو في صياغة سيرورته، وحتى من انحاز إلى الشعب التحق متأخرا ومنفردا من أجل أن يفلت من بين أيدي الطلبة ورجال الإعلام في الجامعة والمحافل المختلفة، الذي ظهر ذات مرة رفقة زوجته الأديبة والإستاذة ربيعة جلطي.

وسرد عزيز بوباكير كيفية افعال النزوي محاولة الاغتيال، حيث "قام

الانتهازي" للزوي، عندما افتعل تعرضه لعملية اغتيال خلال تسعينات القرن الماضي من أجل الاستفادة مما أسماه بـ"مزايها برلمان الكتاب ومدن المتجاة على حساب كتاب آخرين كانوا فعلا مهديين في حياتهم من طرف الإرهاب".

وسرد بوباكير في سلسلة مقالات بدأ بنشرها تفاصيل مثيرة عن حياة النخبة التي كانت تبحث عن النجاة والمزايها ما كان الشعب يواجه ألة الموت والذبح على يد الإرهابيين الإسلاميين لنتج بذلك فجوة عميقة بين الشعب ونخبته التي صار ينعتها بـ"الحنة" و"النكبة".

ويبدو أن العلاقة بين النخبة والشعب ليست على ما يرام منذ زمن طويل، فبينما كانت هي تعيش في الأبراج العالية ومتمخعة بمزايها السلطة ظل الجزائريون يواجهون مصيرهم بأيديهم، ولذلك ظل

يجب أن يُشتم أو يُشتم أو يُشتم أو يهان، ومن عائلة لا تعرف الفرنسية لأنها درست في الكتائب، لكنها حاربت الاستعمار وتصدقت على البلد بعدة شهداء دفنوا في مقبرة مستقلة، وكثير من كتبتها عندما أشرح لها ما كتبتها".

وحركت الحرائق مشاعر عنصرية حيث اتهم بعض سكان القبائل السلطة بالوقوف خلف الكارثة عقابا لها على معارضتها للنظام، في حين وجهت السلطة الاتهامات لحركة "ماك" الأمازيغية ونشرت اعترافات من قبل موقوفين قالوا إنهم تابعون للحركة وقاموا بعملية إشعال النيران في المنطقة.

وأورد الكاتب والإعلامي عزيز بوباكير، الذي كتب مذكرات الرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد، تفاصيل أراد من خلالها كشف "السلوك

وأشار مقال للزوي، نشر في جريدة "البريتي" المحلية الناطقة بالفرنسية والمحسوبة على التيار الفرانكو -أمازيغي، بعنوان "العربي الذي يعرف كل شيء" موجة من الانتقادات الواسعة والحادة التي تعتبر أن هذا المقال "تطاول واستهتار مستمر من طرف الزواي على المكون العربي في الجزائر".

وكتب في هذا الشأن الأديب والإستاذ سعيد بوطاجين "أعلمك صديقي، أن هناك من يتحدث عنك بسوء لأنك كتبت عنه بسوء، لكن المجمات غطت على الحقيقة.. الناس يتساءلون عن أسباب كراهيتك الشديدة للإسلام والعربية والعرب والعرب والتقاليد في كتاباتك الصحافية والأدبية الساخرة، وعن تحريك الفادح".

وأضاف "أنا أيضا معنى بهذه الإهانات كمعرب، وكأمازيغي الأصل لا

صابر بليدي
الجزائر - تفجر سجلا حاد بين أكاديميين وأدباء جزائريين على خلفية هوياتية وعرقية طفت بشكل لافت على السطح عقب الحرائق التي أتت على منطقة القبائل الأمازيغية، فانخرط بذلك قطاع من النخبة في مسار غوغاء الشارع بدل البحث عن حلول للأزمة الراهنة واستشراف المستقبل.

وفجر هذا السجال الروائي والإستاذ أمين الزواي، الذي تعود على استفزاز مكونات اجتماعية وعقائدية ولغوية للجزائريين من أصل عربي في إطار ما يسميه بـ"النقد" وممارسة الوظيفة الأساسية للمثقف، وهو ما دفع الكثير من المحسوبين على فئة المثقفين إلى الرد عليه.